

الركن الأول

أن الله تعالى له حدّ

- تمهيد
- المراد بالحدّ
- الأقوال في مسألة الحدّ
- هل التوقّف هو موقف الكتاب والسنة؟
- أسباب القول بالحدّ
- الآثار المترتبة على إثبات الحدّ لله تعالى
- القائلون بالحدّ
- ابن حنبل وحقيقة موقفه من الحدّ
- الطحاوي ومخالفته لابن تيمية في إثبات الحدّ
- ابن حجر العسقلاني ومخالفته لابن تيمية في إثبات الحدّ
- المنكرون للحدّ من أئمة السنة
- حكم المنكرين للحدّ عند مثبتيه
- موقف أهل البيت عليهم السلام من الحدّ
- المسافة بين الله والخلق

تمهيد

بعد أن اتّضح لنا أهمّ ملامح التجسيم في معرفة الله سبحانه وتعالى، لابدّ من التعريف بأهمّ أركان هذه المدرسة والأصول التي تستند إليها. والأركان الأساسية لاتّجاه التجسيم والتشبيه هي كما يلي:

الركن الأوّل: أنّ الله محدود.

بمعنى أنّه سبحانه محدود، غير مطلق، وغير متناهٍ.

الركن الثاني: وهو ناتج عن القول الأوّل، حيث قالوا بأنّ المحدود له جهة وحيّز وحجم واستواء ونحو ذلك .

الركن الثالث: أنّ هذا المحدود الذي له حدّ، جسم ولكن لا كالأجسام. والمراد أنّه جسم يشبه الأجسام، ولكن تختلف بعض خصوصيّاته وكيفيّاته. فيكون الاختلاف في الكيفيّة لا في أصل الجسميّة، وبذلك قالوا بأنّه تعالى له حيّز وحجم.

الركن الرابع: أنّ هذا الجسم له وزن وثقل.

وهذا ما سيكون مورداً للبحث التفصيلي في ما ورد في الحديث الذي استدلّ به ابن تيميّة وأتباعه، وهو الحديث المعروف بحديث الأبيط: «وأنّ له أطيّاً كأطيّ الرّحل...».

الركن الخامس: أنّ الله تعالى له صورة على شكل صورة آدمي، أو أنّ آدم على صورة الرحمن، فإمّا أنّهم يقولون بأنّ الله على صورة آدم، وهذا تشبيه الله بخلقه، أو أنّ آدم على صورة الله، فيكون من باب تشبيه المخلوق بالخالق، وفي النتيجة هناك تشبيه.

وليكن معلوماً أنّ نظريّة أكثر علماء المسلمين - بل الأعمّ الأغلب - تتفق على أنّ الله سبحانه وتعالى ليس له حدّ، وليس له جسم، وليس له شكل، وسيأتي بيان ذلك.

وتوصيف الله سبحانه وإثبات الحدّ له، مسألة لا ترتبط بتوحيد الأسماء والصفات، ولا بتوحيد الربوبية، ولا بتوحيد الألوهية، بل هي مسألة مرتبطة بحقيقة الله تعالى، وبالتوحيد الذاتي، لا بالتوحيد الاسمي والصفات.

وقد صرح ابن تيمية بهذا المعنى في كتابه (بيان تلبيس الجهميّة) حيث يقول: (إنّ هذا الكلام الذي ذكره - المستشكل - إنّما يتوجّه لو قالوا إنّ له صفة هي «الحدّ»، كما توهمه هذا الرادّ عليهم؛ وهذا لم يقله أحد، ولا يقوله عاقل، فإنّ هذا الكلام لا حقيقة له، إذ ليس في الصفات التي يوصف بها شيء من الموصوفات - كما يوصف باليد والعلم - صفة معيّنة يقال لها «الحدّ»، وإنّما الحدّ ما يتميّز...^(١)).

إذن، الحدّ ليس من التوحيد الصفاتي، وإنّما يرتبط بالتوحيد الذاتي. وهذا الأصل والركن الأوّل في نظريّة المجسّمة (أنّ له حدّاً) يعتبر الأرضيّة الأساسيّة للإيمان بأنّ الله له مكان. فبعد أن آمن أتباع هذه النظريّة بأنّ الله تعالى له حدّ، التزموا بأنّ له مكاناً، ومكانه هو استواؤه على العرش وجلسه عليه.

ما هو المراد من الحدّ؟

معنى الحدّ للشيء: أنّ له انتهاءً. فلو وضعت يدك على جسم، ستجد أنّ له وجوداً في منطقة معيّنة، وإذا سرت ووصلت إلى نهايته يصبح هذا الجسم

(١) بيان تلبيس الجهميّة: ج ٣، ص ٤٢.

معدوماً، فإذا أشرت إليه في مكان وجوده تقول بأنه موجود، وإذا أشرت إليه في مكان عدم وجوده تقول بأنه معدوم.

ومن قال بأن الله له حدّ، يعني أنه موجود في ظرفٍ، ومعدوم في ظرفٍ آخر، ولهذا زعم العثيمين - كما أشرنا سابقاً - أن من اعتقد بأن الله في الأرض فهو ضالّ، يريد: أن مكانه سبحانه في السماء، وأنه ليس بموجود في الأرض، بل هو فيها معدوم.

فالقول بأنه تعالى له حدّ، من أهمّ محاور وأركان ومفاصل معرفة الله في الاتجاه التجسيمي.

ثم إننا إذا نظرنا إلى هذا الجسم سنجد له حدّاً ونهاية، ولكن ليس من جهة واحدة بل من جهات متعدّدة، فمن الأعلى له حدّ، ومن اليمين، ومن الجنوب، ومن الشمال، ومن الأسفل، فهو - سبحانه - محدود عندهم من كلّ الجهات، ولهذا يعبرون بأن الله محدود من جهاتٍ ستّ كأبي جسم مادّي آخر. وبالتعبير الفلسفي: نأخذ مسألة الوجود والعدم، حيث إنّ من لوازم هذه النظريّة أن لا يكون الله سبحانه وجوداً محضاً، بل هو وجود مركّب، وتركيبه من الوجود والعدم، ففي ظرفٍ له وجود، وفي ظرفٍ آخر ليس له وجود.

ولتقريب الفكرة نبيّن المسألة بمثال: لو وضعت يدك على يوم الأحد، فإنّه في يوم السبت يكون معدوماً، وهكذا يوم الاثنين، ويوم الأحد موجود فقط في ظرفٍ زمنيّ معيّن، وما قبله وما بعده يكون معدوماً.

وهؤلاء يعتقدون بأن الله سبحانه أيضاً كذلك، فقبله معدوم، وبعده معدوم، وهكذا أعلاه وأسفله. وهذا من اللوازم المهمّة لهذه النظريّة. ومن لوازم كلامهم أن له سبحانه حجماً، وطولاً، وعرضاً، وعمقاً،

١٠٠ التوحيد عند الشيخ ابن تيمية

ووزناً، ولذا قالوا بأنه عندما يجلس على كرسيه يكون للكرسي أطيظ، ولا يبقى من الكرسي إلا أربعة أصابع، وأن رسول الله ﷺ ضم أصابعه....

هذا هو الإله الذي تصوّره لنا مدرسة ابن تيمية وأتباعه!!

وقال المثبتون لمسألة الحدّ بأنّ معنى قولهم بأنّ الله حدّاً يعني إثبات علوّه

سبحانه وتعالى، وبينونته عن خلقه، واستوائه على عرشه.

نقل الدشتي عن عثمان الدارمي في كتاب النقض: (اتفقت الكلمة من

المسلمين والكافرين أنّ الله في السماء، وحدّوه بذلك، إلا المريسي الضالّ

وأصحابه)^(١).

الحدّ في اللغة

قال ابن الأثير في النهاية، في مادة حدّ: «ومنه الحديث في وصف القرآن

لكلّ حرفٍ حدّ أي نهاية، ومنتهى كلّ شيء حدّه»^(٢).

وقال ابن فارس أبو كريباً في (معجم المقاييس) في مادة حدّ: (الحاء والذال

أصلان، الأوّل: المنع، والثاني: طرف الشيء، فالحدّ: الحاجز بين شيئين...)^(٣).

وقال الزبيدي في (تاج العروس) في مادة حدّ: (الحدّ: الفصل الحاجز

بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر،

وجمعه حدود. وفصل ما بين كلّ شيئين حدّ بينهما، والحدّ: منتهى الشيء)^(٤).

وبحسب أتباع هذا المنهج فإنّ الله وجوده ينتهي عند مكان محدّد، ولهذا

قال أمير المؤمنين عليه السلام: «ومن حدّه فقد عدّه» لأنّه عندما ينتهي يبدأ الثاني، ثمّ

(١) إثبات الحدّ لله تعالى: ص ٢٤.

(٢) النهاية في غريب الحديث: ص ١٩٣.

(٣) مقاييس اللغة: مادة حدّ: ج ٢ ص ١١.

(٤) تاج العروس من جواهر القاموس: ج ٨ ص ٨.

الثالث... فالله - حسب هذا المنطق - له ثان.

يقول ابن تيمية حول معنى الحدِّ: (وأما وصفه بالحدِّ والنهاية)^(١) فيفسِّر الحدَّ بالنهاية، ومنتهى الشيء، وكذلك الزاغوني أحد أعلام هذا الاتجاه يقول في (الإيضاح في أصول الدين): (وهذا بعينه هو الحدِّ والنهاية، وإضافة الحدِّ والغاية والنهاية إليه تعالى). وفي عبارة أخرى يقول: (وهذا بعينه يعطي الحدِّ والنهاية لما ينتهي إليه)^(٢).

ونقل القائلون والمثبتون للحدِّ أقوال أهل اللغة في تعريفهم للحدِّ، كالذي ورد في كتاب (إثبات الحدِّ لله عزَّ وجلَّ وبأنه قاعد وجالس) للدشتي، يقول:

(قال الخليل: حدٌّ: فصلٌ ما بين كلِّ شيئين حدُّ بينهما، ومُنْتَهَى كلِّ شيء حدُّه، وقال ابن فارس في معجم المقاييس «حدٌّ»: الحاء والدال أصلان: الأوَّل المنع، والثاني طرف الشيء، فالحدُّ الحاجز بين شيئين، وقال أبو القاسم التميمي الأصبهاني: حدٌّ كلُّ شيء موضع بينوته عن غيره، فكلُّ موجود له حدٌّ ينتهي إليه، ويميّزه عن غيره في صفته وقدره)^(٣)، وكلُّ هذه المعاني تفيد أن ما له حدٌّ له نهاية.

وهذا المضمون نفسه ذكره في الرسالة التي أوردتها في آخر الكتاب بعنوان الملحق، وفيه الردُّ على منكر الحدِّ من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية من كتابه بيان تلبيس الجهمية أنه كتب رسالة وكتاباً مستقلاً للإنكار على من

(١) بيان تلبيس الجهمية: ج ١ ص ٢٨٧.

(٢) الإيضاح في أصول الدين، الزاغوني: ج ٢ ص ٣٢٥.

(٣) إثبات الحدِّ لله عزَّ وجلَّ وبأنه قاعد وجالس: ص ٢٣.

ينكر الحدّ، ثمّ نقل فيها عبارة الدارمي في هذا المجال، حيث يقول: قال عثمان بن سعيد الدارمي وادّعى المعارض - أي المنكّر للحدّ - أنّه ليس له حدّ ولا غاية ولا نهاية.

والكلام المنقول عن الدارمي ورد في كتاب (ردّ الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد) وفيه يقول:

(باب الحدّ والعرش. قال أبو سعيد وادّعى المعارض، وهذا الأصل الذي بنى عليه جهم جميع ضلالته...).

إلى أن يقول: (فمن ادّعى أنّه ليس لله حدّ فقد ردّ القرآن وادّعى أنّه لا شيء).

ففي نظره هناك ملازمة عقلية بين المحدودية وبين الموجودية، فمن هو موجود لا بدّ أن يكون محدوداً، ولا فرق بين أن يكون واجباً أو ممكناً، أو خالقاً أو مخلوقاً.

لذلك يتابع الدارمي قوله: (وادّعى أنّه لا شيء؛ لأنّ الله وصف حدّ مكانه في مواضع كثيرة من كتابه)^(١).

وإذا كان المكان محدوداً، هل يمكن أن يكون الجالس والقاعد على مكان محدود غير محدود؟ هذا محال.

وحاصل كلام أهل اللغة في الحدّ أنّه منتهى الشيء، وغايته، وطرفه، فحدّ النهار مثلاً ينتهي عند دخول الليل، فغاية النهار الليل حيث ينتهي عنده. وقال جمعٌ من أهل اللغة: (بأنّ الحدّ يمنع الشيء من الامتداد بعد حدّه)، وهذا طبيعي جدّاً.

(١) ردّ الإمام الدارمي على بشر المريسي: ص ٢٣-٢٤.

الأقوال في مسألة الحدّ

القول الأوّل: أن الله سبحانه وتعالى محدود بحدّ، وأنّه لو لم يُحدّ لما كان موجوداً.

وفي الاصطلاح الفلسفي: جعل أصحاب هذا القول مساوقة في ذلك لا ملازمة فقط؛ والمساوقة أعمق فلسفياً من الملازمة، لأنّه في الملازمة أحدهما غير الآخر، وفي المساوقة أحدهما عين الآخر مصداقاً؛ فقالوا إنّ الموجوديّة تساوق المحدوديّة له تعالى، لأنّهم لم يتعلّقوا وجوداً ليس له حدّ، فالموجود يعني المحدود، سواء كان هذا الموجود هو الله تعالى القديم الواجب، أو كان وجود الممكنات الحادثة، وفي اعتقادهم يستحيل أن يكون الله موجوداً وليس له حدّ ومنتهى وغاية ينتهي عندها.

وهذا ما ذكره الإمام الدارمي أحد أقطاب هذا الاتجاه في كتابه (ردّ الإمام الدارمي عثمان بن سعيد...) فقال في باب الحدّ والعرش:
(قال أبو سعيد: وادّعى المعارض أيضاً - أي الذي ينفي أن الله له حدّ - أنّه ليس لله حدّ ولا غاية ولا نهاية، وهذا الأصل الذي بنى عليه جهم جميع ضلالاته، واشتقّ منه أغلوطاته، وهي كلمة لم يبلغنا أنّه سبق جهماً إليها أحد من العالمين.

فقال له قائل ممّن جاوره: قد علمت مرادك أيها الأعجميّ، وتعني أن الله لا شيء؛ لأنّ الخلق كلّهم علموا أنّه ليس شيء يقع عليه إسم الشيء إلاّ وله حدّ وغاية وصفة. وأن لا شيء ليس له حدّ ولا غاية ولا صفة، فالشيء أبداً موصوف لا محالة، ولا شيء يوصف بلا حدّ ولا غاية، وقولك «لا حدّ له» يعني أنّه لا شيء^(١).

(١) ردّ الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي: ص ٢٣.

ومن المفارقات العجيبة في هذا البحث محاولة الدشتي في كتابه (إثبات الحدّ) الادّعاء بأن إجماع أهل السنّة قائم على إثبات الحدّ لله تعالى، وهذا ما ذكره في المبحث الثاني من كتابه حيث قال: (أجمع أهل السنّة والجماعة على إطلاق لفظ «الحدّ» لله تعالى، بمعنى إثبات علوّه سبحانه وتعالى، وبينوته عن خلقه، واستوائه على عرشه). ونقل عن عثمان الدارمي قوله: (اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أنّ الله في السماء وحدّوه بذلك، إلّا المريسي الضالّ وأصحابه، حتّى الصبيان الذين لم يبلغوا الحنث قد عرفوه بذلك)^(١).

القول الثاني: ويقع في قبال القول الأوّل مباشرة، وهو القول بأنّه يستحيل أن يكون لله حدّ، فمن حدّه فقد عدّه، ومن عدّه فقد أبطل أزلّه، كما أشار أمير المؤمنين عليه السلام إلى ذلك في نهج البلاغة.

- وفي كلمات الأئمّة المعصومين عليهم السلام إشارات كثيرة إلى هذا الرأي، ومنها:
- ما ورد عن الإمام عليّ عليه السلام: «لا يُشمل بحدّ ولا يُحسب بعدّ، وإنما تحدّ الأدوات أنفسها، وتشير الآلات إلى نظائرها... ولا يقال له حدّ ولا نهاية، ولا انقطاع ولا غاية، ولا أنّ الأشياء تحويه فتقلّه أو تحويه»^(٢).
 - وعنه عليه السلام: «حدّ الأشياء عند خلقه لها إبانة لها في شبهها، لا تُقدّره الأوهام بالحدود والحركات، ولا بالجوارح والأدوات»^(٣).
 - وعنه عليه السلام: «ليس له حدّ ينتهي إلى حدّه»^(٤).
 - وعنه عليه السلام: «لا يدرك بؤهم، ولا يُقدّر بفهم... ولا يُحدّ بأين»^(٥).

(١) إثبات الحدّ لله تعالى: ص ٢٤.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة رقم: ١٨٦.

(٣) المصدر نفسه، الخطبة رقم: ١٦٣.

(٤) المصدر نفسه، الخطبة الأولى.

(٥) المصدر نفسه، الخطبة رقم: ١٨٢.

أن الله تعالى له حدّ ١٠٥

• وعنه عليه السلام: «فتبارك الله الذي لا يبلغه بُعد الهمم، ولا يناله غوص الفطن، وتعالى الذي ليس له وقت معدود، ولا أجل ممدود، ولا نعت محدود»^(١).

• وعن الإمام الرضا عليه السلام: «أول عبادة الله معرفته، وأصل معرفة الله توحيده، ونظام توحيده نفي التحديد عنه؛ لشهادة العقول أنّ كلّ محدود مخلوق، وشهادة كلّ مخلوق أنّ له خالقاً ليس بمخلوق، والممتنع من الحدث هو القديم في الأزل»^(٢).

• وفي علل الشرائع ينقل الشيخ الصدوق محاوره بين الإمام الرضا عليه السلام وأحد الزنادقة وفيها: يسأل الزنديق فيقول للإمام عليه السلام: لما احتجب الله؟ فقال عليه السلام: إنّ الحجاب عن الخلق لكثرة ذنوبهم، فأما هو فلا يخفى عليه خافية في آناء الليل والنهار... إلى أن يقول:

قال: فحدّه لي؟ قال عليه السلام: إنّه لا يُحدّ، قال: لم؟ فقال عليه السلام: لأنّ كلّ محدود متناهٍ إلى حدّ، فإذا احتتم التحديد احتتم الزيادة، وإذا احتتم النقصان فهو غير محدود ولا متزائد ولا متجزّ ولا متوهّم»^(٣).

القول الثالث: وهو التوقّف في المسألة، بمعنى أن لا نقول بأنّ له حدّاً ولا نقول بأنّه ليس له حدّ.

وخلاصة الأقوال: الأوّل: أنّ الله له حدّ. والثاني: أنّ الله ليس له حدّ. والثالث: التوقّف في المسألة.

وقد أشار ابن تيميّة إلى هذه الأقوال في المسألة، ولا سيّما الرأي الثالث؛ قال في (بيان تلبيس الجهميّة): (وأما وصفه بالحدّ والنهاية، الذي تقول أنت

(١) الكافي: ج ١ ص ١٣٦، باب جوامع التوحيد.

(٢) بحار الأنوار: ج ٤، ص ٢٢٨ ح ٤٠.

(٣) نقلاً عن بحار الأنوار: ج ٣ ص ١٥، ح ٣.

إنه معنى الجسم، فهم - أي العلماء - فيه كسائر أهل الإثبات على ثلاثة أقوال: منهم من يثبت ذلك، كما هو المنقول عن السلف والأئمة. ومنهم من نفى ذلك. ومنهم من لا يتعرض له بنفي ولا إثبات^(١).

وكذلك الشيخ محمد بن صالح العثيمين في (شرح العقيدة السفارينية) أشار إلى ذلك فقال: (ولذلك اختلف كلام من تكلم به - أي موضوع الحد - من السلف فيه، هل الله يحد أو لا يحد، فمنهم من أنكر الحد وقال: إنه لا يجوز أن نقول إن الله محدود، بل يستحيل أن نقول إن الله محدود، ومنهم من قال: يجب أن نقول أن الله محدود وأن له حداً).

وهنا حاول العثيمين القول بأن النزاع بين المثبتين والمنكرين نزاع لفظي. وهذا غريب منه؛ إذ كيف يمكن أن يكون النزاع بين النفي والإثبات نزاعاً لفظياً، فهما نقيضان، والنقيضان لا يمكن أن يكون بينهما نزاع لفظي، ولعل ذلك من ضيق الخناق على العلامة العثيمين، فاضطر لمثل هذا القول، ولذا قال: (ولكن يجب أن نعلم أن الخلاف يكاد يكون لفظياً، فالواجب السكوت عن ذلك، فلا يقال إنه يحد، ولا أنه لا يحد، وليس هناك ضرورة أن نقول إنه يحد أو لا يحد^(٢)) ويظهر من كلامه أنه من القائلين بالتوقف.

وهذا من غرائب العلامة العثيمين! لأنه عندما كان يصور معبوده ومعروفه وهو الحق سبحانه وتعالى، هل كان يتصوره ويتوهمه في ذهنه وعند العبادة محدوداً بحد أو كان يتصوره بأنه لا حد له؟

فلا يعقل أن يكون متوقفاً، وإلا لكان جاهلاً بالله سبحانه وتعالى، هذا
أولاً.

(١) بيان تلبيس الجهمية: ج ١ ص ٧٢.

(٢) شرح العقيدة السفارينية: ص ٢٣٧.

أن الله تعالى له حدٌ ١٠٧

وثانياً: إذا كان الأئمة والسلف عرضوا لهذه المسألة، فهل يحقّ له أن يتوقّف فيما عرض له هؤلاء، وهذا معناه أنّه ليس تابعاً لأئمة السلف. وأيضاً من الذين نقلوا هذه الأقوال الزاغوني في تعليقه كتاب (الإيضاح في أصول الدين) وفي حاشية الكتاب حيث قال: (اختلف المتكلّمون في نسبة الحدّ إلى الله تعالى، فنفاه الأشاعرة والمعتزلة وغيرهم ممّن قال بنفي علوّ الله تعالى واستوائه على العرش، وأئمة السلف على إثباته وهو قول أحمد وإسحاق بن إبراهيم والدارمي وابن المبارك وغيرهم، وقول ثالث قالوا بأنّه نحن من المتوقّفين، لا أن ثبت أن له حدّاً، ولا نقول إنّ له حدّاً^(١)).

هل التوقف هو موقف الكتاب والسنة؟

حاول أصحاب الرأي الأوّل هرباً من بعض المحذورات الادّعاء بأنّ القول الثالث - أي القول بالتوقّف - سببه عدم ورود مسألة الحدّ في الكتاب والسنة وأنّه لم تطرح فيهما، فضلاً عن أنّه لم يؤثّر في كلمات أصحاب النبيّ ﷺ أنّهم تكلموا فيها.

وقالوا بأنّ هذه المسألة بدأت على يد عبد الله بن المبارك، المتوفّي سنة ١٨١هـ، كما قال الدشتي في كتابه (إثبات الحدّ وبأنّه قاعد وجالس على عرشه) بأنّ أوّل من عرض لهذه المسألة عبد الله بن المبارك، يقول: (قلت: أوّل من صرح بإثبات الحدّ لله تعالى كما يذكر أهل السنة هو عبد الله بن المبارك، ثمّ تتابع إجماع أهل السنة من بعده على ذلك)^(٢). ومن الذين قالوا بأنّ المسألة لم تكن مطروحة لا في الكتاب ولا في السنة

(١) الإيضاح في أصول الدين: ص ٣٢٥.

(٢) إثبات الحدّ لله تعالى: ص ١١٤.

العلامة العثيمين في كتابه (شرح العقيدة السفارينية) حيث قال: (وكلمة الحدّ من الألفاظ التي لم ترد في الكتاب ولا في السنّة، فليس في الكتاب أنّ الله يحدّ ولا أنّه لا يحدّ، ولا في السنّة أنّ الله يحدّ ولا أنّه لا يحدّ، فلا ضرورة أن نقول إنّ الله يحدّ أو لا يحدّ، ولو كان من الضروري أن نعتقد أنّ الله يحدّ أو لا يحدّ لبيّنه الله تعالى أو بيّته السنّة، لأنّ الله تعالى يقول: ﴿وَتَزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾^(١).

وهكذا الحال بالنسبة إلى ابن تيمية في جوابه على من اعترض بأنّ مسألة الحدّ لم ترد في الكتاب والسنّة، فلم يذكر أنّها وردت في كتاب أو سنّة. وإنّما ذكر فقط أسباب القول بالحدّ وأنّه لولا القول بالحدّ لما تميّز الخالق عن المخلوق^(٢)، فهو إذن لم يستند إلى الكتاب والسنّة لطرح هذه المسألة، وإنّما استند إلى قضيّة عقلية فقط.

ومن الذين أشاروا إلى ذلك أيضاً الإمام الدارمي في كتاب (ردّ الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد) في الحاشية يقول: (كلمة الحدّ لم ترد في الكتاب ولا السنّة، ونحن لا ننسب إلى الله صفة ولا لفظاً، إلّا ما ورد نصّاً عن الله ورسوله، مع أنّنا لا نقول فيها بالرأي ولا القياس، وإنّما نردّ علم حقيقتها إلى الله)^(٣).

وهنا يطرح على هؤلاء السؤال التالي: إذا كانت المسألة لم ترد في الكتاب ولا في السنّة، فلماذا هذا الإصرار من أصحاب هذا الاتجاه لإثبات أنّ الله له حدّ، ولماذا رتبوا كلّ هذه النتائج الخطيرة على هذه المسألة؟

(١) شرح العقيدة السفارينية: ص ٢٣٦، (رقم: ١٧ من السلسلة).

(٢) بيان تلبيس الجهميّة: ج ٣ ص ٤٢-٤٣.

(٣) ردّ الإمام الدارمي على بشر العنيد: ص ٢٣.

أنَّ الله تعالى له حدٌّ ١٠٩

هذا فضلاً عن القول بأنَّه في اعتقادنا قد ورد ما يتنافى مع رأيهم في المسألة على لسان كبار صحابة النبي ﷺ وبالخصوص الإمام علي بن أبي طالب ؑ.

أسباب القول بالحدِّ

هناك دوافع وأسباب أدَّت إلى القول بالحدِّ، ومن جملة هذه الأسباب - بحسب أصحاب هذا الرأي - التمييز بين الخالق والمخلوق، وتحقيق التباين بين الخالق والمخلوقين.

وبتعبير أهل المنطق: يمكن تركيب قياس استثنائي على الشكل التالي:
لو لم يكن للحقِّ تعالى حدٌّ ونهاية ومنتهى، لكان حالاً في خلقه.
والحلول في خلقه مُحال وممتنع عقلاً.
فإذن لا بدُّ أن يكون له تعالى حدٌّ.

فعن طريق الحدِّ يمتاز الخالق عن المخلوق، ولا تقع في الحلويَّة، وتثبت البيئونة بين الخالق والمخلوق.

وهذا ما صرَّح به أعلام القائلين بالحدِّ لله سبحانه وتعالى، ومنهم الإمام الدارمي المتوفَّى سنة ٢٨٠ في كتابه (سلسلة عقائد السلف) وفيه يقول: (حدَّثنا البزاز البغدادي، حدَّثنا علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك أنَّه سئل بما نعرف ربَّنَا؟ قال: بأنَّه فوق العرش، فوق السماء السابعة على العرش بائن من خلقه، قال: قلت بحدِّ؟ قال: فبأيِّ شيء إذن...^(١)). وهذا كلامٌ صريح من الدارمي بأنَّه إذا لم يفصله ولم يميِّزه بحدِّ فلا تبقى بيئونة بينه وبين خلقه.

ويقول ابن تيميَّة في (بيان تلييس الجهميَّة): (ويقولون إنَّه لا يباين غيره،

(١) الردُّ على الجهميَّة (سلسلة عقائد السلف): رقم: ١، ص ٩٨.

بل إمّا أن يصفوه بصفة المعدوم فيقولون: لا داخل العالم ولا خارجه، ولا كذا ولا كذا، أو يجعلوه حالاً في المخلوقات، أو وجود المخلوقات، فيبين ابن المبارك أنّ الربّ تعالى على عرشه مبين لخلقه منفصل عنه، وذكر الحدّ لأنّ الجهميّة كانوا يقولون: ليس له حدّ، وما لا حدّ له لا يباين المخلوقات...^(١).

وابن تيمية الذي ارتكز في ذهنه أنّ الله جسم يعتبر أنّ الله تعالى لا بدّ أن يكون إمّا في داخل هذا العالم أو في خارج هذا العالم، وإلاّ إذا لم يكن كذلك فهو معدوم وغير موجود، وهذا من أهمّ آثار التجسيم.

أمّا الدشتي فقد علّل سبب ذكر أهل السنّة «الحدّ» لله تعالى بقوله: (لما كانت الجهميّة ينفون علوّ الله تعالى على خلقه، واستواءه على عرشه، ويقولون: إنّ الله تعالى لا يباين خلقه، وليس بينه وبينهم حدّ، ولا يتميّز عنهم، أنكر عليهم أهل السنّة من السلف الصالح، واشتدّ نكيرهم عليهم، حتّى كفّروهم، وحدّروا منهم، وبيّنوا للناس أمرهم وتلييسهم؛ قال ابن تيمية في بيان تلييس الجهميّة: «... لما كان الجهميّة يقولون ما مضمونه: إنّ الخالق لا يتميّز عن الخلق، فيجحدون صفاته التي تميّز بها، ويجحدون قدره، حتّى يقول المعتزلة: إذا عرفوا أنّه حيّ، عالمٌ قديرٌ، قد عرفنا حقيقته وماهيّته. ويقولون: إنّّه لا يباين غيره، بل إمّا أن يصفوه بصفة المعدوم فيقولون: لا داخل العالم، ولا خارجه، ولا كذا، ولا كذا، أو يجعلوه حالاً في المخلوقات، أو وجود المخلوقات. فيبين ابن المبارك أنّ الربّ سبحانه وتعالى على عرشه مبينٌ لخلقه، مُنفصلٌ عنه، وذكر الحدّ، لأنّ الجهميّة كانوا يقولون: ليس له حدّ، وما لا حدّ له لا يباين المخلوقات، ولا يكون فوق العالم، لأنّ ذلك مستلزم للحدّ.

(١) بيان تلييس الجهميّة: ج ٣، ص ٤٣.

فلما سألوا أمير المؤمنين في كلّ شيء عبد الله بن المبارك: بماذا نعرفه؟
قال: بأنّه فوق سماواته على عرشه، بائنٌ من خلقه.
فذكروا لازم ذلك الذي تنفيه الجهميّة، وبنفهم له ينفون ملزومه الذي هو
موجودٌ فوق العرش ومُبايئته للمخلوقات. فقالوا له: بحدّ؟ قال: بحدّ^(١).
وخلاصة ما ذكره أنّ سبب القول بالحدّ هو الردّ على الجهميّة، بينما نرى
أنّ أصحاب القول بالحدّ فرّوا من محذور إلى آخر أكبر منه.

أمّا حسب المدرسة الإماميّة فإنّ الله تعالى: لا هو داخل العالم ولا هو
خارج العالم، لأنّه ليس جزءاً من العالم حتّى يكون في داخله أو خارجه، بل
هو سبحانه خالق العالم، وليس كمثل شيء، فيستحيل أن يكون داخلياً أو
خارجاً. وهذا ليس لأنّه غير موجود، بل لأنّه ليس بجسم، فالجسم هو الذي
يتّصف بكونه في الداخل أو الخارج.

ورد عن الإمام الرضا عليه السلام في كتاب التوحيد للشيخ الصدوق أنّه قال:
«ولا ديانة إلا بعد المعرفة، ولا معرفة إلا بالإخلاص، ولا إخلاص مع التشبيه،
فكلّ ما في الخلق لا يوجد في خالقه، وكلّ ما يمكن فيه - أي في الخلق - يمتنع في
صانعه، لا تجري عليه الحركة والسكون، وكيف يجري عليه ما هو أجراه على
خلقه...»^(٢).

أمّا المجسّمة فقد خالفوا ذلك كلّهم، وهذا هو الفارق بين مدرسة أهل
البيت عليهم السلام التي تنزه الخالق، ومدرسة ابن تيميّة وأتباعه التي تجعله مشابهاً
لمخلوقاته.

ومن صرّح بذلك أيضاً الشيخ العثيمين في (شرح العقيدة السفارينيّة)؛

(١) إثبات الحدّ لله تعالى: ص ٢٨-٢٩.

(٢) توحيد الصدوق: ص ٤١.

إذ قال: (فمن قال إن الله محدود أراد أنه بائنٌ من خلقه)^(١).

وقد خلط العثيمين بين اللازم والملزوم، لأن من قال إن الله محدود لا يريد أن يثبت البينونة، بل يريد القول بأن الحد له نهاية من أجل إثبات البينونة، فالحد لا يعني البينونة، وفرق كبير، فإن اللازم شيء والملزوم شيء آخر. فالبينونة إذن من لوازم الحد.

والحاصل: أن أتباع هذا المنهج تصوّروا أنه لا طريق لإثبات البينونة بين الله وبين خلقه إلا بالحد، وأنه إن لم يلتزموا بذلك سيكون سبحانه حالاً في خلقه، وحيث إنه يستحيل أن يكون حالاً في خلقه، فإذن لا بد من الالتزام بالحد.

وقد وقع هؤلاء في اشتباه كبير، لأنهم لو تأملوا وحققوا لما وصلوا إلى أن طريق المباينة والمزايلة لا يتحقق إلا بإثبات الحد.

ومما لا ريب فيه أن الحلولية باطلة، وهذا ما نطقت به كلمات أعلام مدرسة أهل البيت عليهم السلام سواء الفلاسفة منهم أو المتكلمون أو الفقهاء، فكل هؤلاء لم يلتزموا القول بأنه تعالى حال في الأشياء، ورغم ذلك لم يثبتوا له الحد.

وهذا هو ما صرح به الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بكلمات واضحة في نهج البلاغة بقوله: «داخل في الأشياء لا بالممازجة، وخارج عنها لا بمزايلة»^(٢).

وفي كتاب التوحيد أيضاً: «فلم يجل فيها؛ فيقال هو فيها كائن، ولم ينأ عنها؛ فيقال هو منها بائن»^(٣).

(١) شرح العقيدة السفارينية: ص ٢٣٧.

(٢) توحيد الصدوق: ص ٤٣، الحاشية.

(٣) توحيد الصدوق: ص ٤٣.

أنَّ الله تعالى له حدٌّ ١١٣

فليست بينونته عن خلقه كبينونة المخلوقات عن بعضها، أو كبينونة كتابٍ عن كتابٍ آخر، حيث يبين أحدهما عن الآخر بحدّه الذي ينتهي عنده.

فمدرسة أهل البيت عليهم السلام تعتقد بالبينونة بين الله تعالى وخلقه بشكلٍ قاطع، ومع ذلك لا يقولون بأنَّ البينونة لا تتحقّق إلا بالحدِّ، وإلاّ لصار (كمثله شيء)، وهذا خلاف المبدأ القرآني ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

يقول الإمام عليّ الرضا عليه السلام: «ومباينته إيّاهم مفارقتهم إنّيهم»^(١).

ويقول أيضاً: «ولا في إبانته عن الخلق ضيم إلاّ بامتناع الأزيّ أن يثني»^(٢).

ويبين الإمام عليّ عليه السلام حقيقة التمايز بين الخالق والمخلوق وعدم المشابهة بينهما بقوله: «حدّ الأشياء كلّها عند خلقه إيّاه إبانة له في شبهها - فلا هي تشبهه ولا هو يشبهها - فلم يحلّ فيها فيقال هو فيها كائن، ولم ينأ عنها فيقال هو منها بائن، داخل في الأشياء لا كدخول شيء في شيء، وبائن من الأشياء لا كمباينة شيء لشيء، سبحانه هو هكذا ولا هكذا غيره...»^(٣).

وبحسب كلمات الإمام عليّ عليه السلام وما ورد عنه في نهج البلاغة يمكن أيضاً استكشاف أسباب ومنشأ القول بإثبات الحدِّ بأنّه نتيجة طبيعيّة للجهل وعدم المعرفة الحقيقيّة بالله سبحانه وتعالى .

يقول الإمام عليّ عليه السلام في نهج البلاغة: «أولّ الدّين معرفته، وكمال معرفته التصديق به، وكمال التصديق به توحيد، وكمال توحيد الإخلاص له، وكمال الإخلاص له نفي الصفات عنه... فمن وصف الله فقد قرنه، ومن قرنه فقد ثناه،

(١) المصدر نفسه: ص ٣٧.

(٢) المصدر نفسه: ص ٤٢.

(٣) المصدر نفسه: ص ٤٣، والكافي: ج ١ ص ٢١٤، ح ٢.

ومن ثنّاه فقد جزّاه... ومن جهله فقد أشار إليه، ومن أشار إليه فقد حدّه»^(١).
فهؤلاء عندما جهلوا حقيقة الخالق أشاروا إليه، وأثبتوا له الحدّ، وبذلك
انهار لديهم عمود العقائد في الدّين وهو توحيد الخالق، ولما كان توحيدهم
غير صحيح لم يستطيعوا التّعرف على معنى النبوة الحقيقي، لأنّ الرسول
مُرسل من قبل المرسل وهو الله، ومن لم يعرف المرسل لم يعرف الرسول أو
المرسل، ومن لم يتعرّف على حقيقة الرسالة لم يتعرّف على الإمامة ولا على
المعاد وحقيقته، وهكذا الحال بالنسبة إلى العدل.

ولذا يقول الإمام عليّ بن موسى الرضا عليه السلام: «فليس الله عرف من
عرف بالتشبيه ذاته، ولا إياه وحد من أكتنّه، ولا به صدق من نهاه، ولا إياه
عنى من شبّهه، ولا له تدلّل من بعضه، ولا إياه أراد من توهمه... وبالعقول تعتقد
معرفته، وبالفطرة تثبت حجّته»^(٢).

وهذا كلامٌ واضح وصريح في أنّ منشأ الإيمان بأنّ الله محدودٌ في ذاته،
ومحدودٌ في صفاته، هو الجهل به سبحانه وتعالى.

الأثار المترتبة على اثبات الحدّ لله تعالى

قد يتبادر إلى بعض الأذهان أنّ الخلاف في مسألة الحدّ لا طائل منه، فهي
مسألة فرضية أو نظرية لا ثمرة لها.

ولكن واقع القضية ليس كذلك؛ لأنّها من القضايا الهامة التي يترتب
عليها آثار كبيرة، ولها انعكاسات خطيرة تتمثّل أولاً وبالذات بوجود طرفين
- هما المثبت للحدّ، والمنكر له - يكفّر كلّ واحدٍ منهما الآخر.

(١) نهج البلاغة، الخطبة رقم: ١.

(٢) التوحيد (للصدوق): ص ٣٧.

أما بالنسبة لمثبت الحدّ فمما تقدّم صار واضحاً لدينا كيفيّة تكفيره لمُنكر الحدّ، إذ اعتبر ذلك إنكاراً لوجوده سبحانه وتعالى، وأنّه صاحب بدعة وخارج عن الملة، وهذا ما أشرنا إليه في كلام الدارمي في ردّه على بشر المريسي في قوله: (... ومن لم يعترف به - أي بالحدّ - فقد كفر بتنزيل الله وجحد آيات الله)^(١).

وأيضاً ما قاله الدشتي: (واحتجّوا في إثبات الحدّ لله عزّ وجلّ بنصّ الكتاب والسنة، وما قالوا في ذلك والآراء... فمن يُخالفهم ولا يقول ما قالوه ولا يعتقد ما اعتقدوه، فهو مبتدع ضالٌّ مُضِلٌّ)^(٢).

وفي مقابل ذلك وقفت مدرسة أهل البيت عليهم السلام موقفاً عنيفاً تجاه أصحاب القول بإثبات الحدّ، وقالوا بأنّ من أثبت الحدّ لله فقد أبطل أزل الحقّ سبحانه، وروي عن أهل البيت عليهم السلام: «ومن حدّه فقد عدّه، ومن عدّه فقد أبطل أزله»^(٣) وإذا بطلت أزلّيته صار حادثاً، وإذا كان حادثاً فيكون ممكناً لا غنياً ولا واجباً.

وبهذا يتبيّن لنا حجم وأهميّة هذه المسألة، والآثار المترتبة عليها، سواء لمن أثبتها أو لمن نفاها، لأنّها تعتبر الأساس لباقي المسائل المرتبطة بعلم التوحيد، سواء على مستوى توحيد الأسماء والصفات، أو على مستوى توحيد الربوبية، أو على مستوى توحيد العبودية، أو توحيد الأفعال، ونحو ذلك من الأقسام.

(١) ردّ الإمام الدارمي على بشر المريسي: ص ٢٣-٢٤.

(٢) إثبات الحدّ لله: ص ١٠٠.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة الأولى.

القائلون بالحدّ

ليست قضية إثبات الحدّ من القضايا التاريخية المرتبطة بالعلماء السابقين، وقد صرّح أصحاب هذا الرأي بأنّه لا يوجد فيها نصّ من الكتاب والسنة، وقد أشرنا آنفاً إلى قولهم بأنّه لا يوجد لها أثرٌ إلّا في كلمات ابن المبارك.

ولم يمنع ذلك وقوع أصحاب هذا الرأي بالتهافت أو التناقض، ففي الوقت الذي ينفون وجود نصّ في المسألة يعودون إلى القول بوجود نصّ فيها، ومن الشواهد على ذلك ما ورد في كتاب عبد العزيز فيصل الراجحي (قمع الدجاجلة الطاعنين في معتقد أئمة الإسلام الحنابلة) وهو ردّ على حسن بن فرحان المالكي في كتابه (قراءة في كتب العقائد)؛ يقول: (بل صنّف الإمام محمود بن أبي القاسم بن بدران الدشتي جزءاً في ذلك سمّاه إثبات الحدّ لله تعالى، وساق فيه ما ورد في الباب من أحاديث وآثار ومنها أثر ابن المبارك، فإذا عرفت ذلك علمت أنّه قد دلّ عليه الكتاب والسنة الصحيحة، بل المتواترة وآثار السلف وإجماعهم في المسألة)^(١).

وهذا اشتباه وغلط وقع فيه الكاتب، ويمكن توجيه كلامه الذي يتناقض مع قول كبار علماء هذا المنهج بعدم وجود نصّ في المسألة: بأنّ مراده من قوله: دلّ عليه، أي دلّ على علوّه في مكان، ويستفاد من هذا التعبير القول بالحدّ، ويكون الضمير في (عليه) ليس للحدّ، وإنّما علوّ الله واستوائه على عرشه.

بعد هذه المقدّمة نشير إلى أقوال مجموعة من الأعلام القائلين بأنّ الله تعالى له حدّ، ومنهم:

(١) قمع الدجاجلة: ص ٢٤٠.

الأوّل: ما ورد في كتاب (مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه) قال: (خلق الله سبع سماوات بعضها فوق بعض، وسبع أرضين بعضها أسفل من بعض، وبين الأرض العليا والسماء الدنيا مسيرة خمسمائة عام، والماء فوق السماء السابعة، وعرش الرحمن فوق الماء، والله تبارك وتعالى على العرش، والكرسي موضع قدميه، فإن احتجّ مبتدع أو مخالف أو زنديق فقال: ونحن أقرب إليه من جبل الوريد، وهو معكم أينما كنتم، ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم، الرحمن على العرش استوى، ونحو ذلك من متشابه القرآن، فقل: إنما يعني بذلك العلم، لأنّ الله تبارك وتعالى على العرش... وهو بائنٌ من خلقه لا يخلو من علمه مكان، والله عرش، وللعرش حملة يحملونه، وله حدّ...) (١).

فانظر وتأمل في هذا المنطق الذي بمجرد أن تختلف معه في الفكر والعقيدة يتهمك مباشرةً بأنك زنديق أو كافر أو مبتدع وخارج عن الملة. ومن أين له تفسير الآيات بأن المراد منها العلم، وهل هذا إلا تأويل خلاف الظاهر للآيات، فقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ (ق: ١٦) صريحٌ وواضح، فالآية لم تقل علمنا أقرب، والضمير (هو) لا يشير إلى العلم.

الثاني: ما ورد في كتاب (الردّ على الجهميّة) للإمام أبي سعيد الدارمي في باب استواء الربّ تبارك وتعالى على العرش وارتفاعه إلى السماء، وفيه يردّ على من قال بأنّ الله في كلّ مكان، ويستدلّ بأدلة واهية وضعيفة، ومن لوازم كلّ ما استدللّ به أن يكون الله تعالى محدوداً بحدّ، ومما يقوله:

(ولو كان على ما يدّعي هؤلاء الزائغة أنّه تحت الأرض وفوقها كما هو

(١) مسائل الإمام ابن حنبل وابن راهويه، رواية حرب بن إسحاق الكرمانى: ص ٣٥٩.

على العرش فوق السماء السابعة، لقال جلّ ذكره في بعض الآيات: إِنَّا أَطَّلَعْنَاهُ إِلَيْكَ، ورفعناه إليك، وما أشبهه. وقال: ﴿وَمَا نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ (مريم: ٦٤) و﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ (الشعراء: ١٩٣)... فظاهر القرآن وباطنه يدلّ على ما وصفناه من ذلك... فمن لم يقصد بإيمانه وعبادته إلى الله الذي استوى على العرش فوق سماواته، وبأن من خلقه، فإنما يعبد غير الله، ولا يدري أين الله... ثم ما قد روي في قبض الأرواح، وصعود الملائكة بها إلى الله تعالى من السماء، وما ذكر رسول الله ﷺ من قصّته حين أُسري به فعُرج به إلى سماء بعد سماء، حتّى انتهى به إلى السدرة التي ينتهي إليها علم الخلائق... ولو كان في كلّ مكان كما يزعم هؤلاء، ما كان للإسراء، والبراق، والمعراج، إذاً من معنى^(١).

الثالث: ما ورد في كتاب (الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية) لابن بطّة العكبري الحنبلي، المتوفى سنة ٣٨٧ هـ، وفيه يقول: (قال حرب: قلت لإسحاق بن راهويه: العرش بحدّ؟ قال: نعم، وذكر عن ابن المبارك قال: هو على عرشه بائنٌ من خلقه بحدّ)^(٢).

الرابع: ما ورد في كتاب (السنة) للإمام أبي عبد الرحمن عبد الله ابن إمام أهل السنة أحمد بن محمد بن حنبل، المتوفى سنة ٢٩٠ هـ، وفيه يقول: (وسمعت عبد الله - بن المبارك - يقول: نعرف ربنا فوق سبع سماوات على العرش بائنٌ من خلقه بحدّ)^(٣).

(١) الردّ على الجهميّة: ص ٥٤-٥٧.

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية: ج ٣ ص ١٦١.

(٣) السنة: الإمام أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل: ج ١ ص ١٧٥.

الخامس: ما ورد في كتاب (درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول) لابن تيميّة، وفيه: (قلت لأحمد بن حنبل: يحكى عن ابن المبارك - وقيل له: كيف نعرف ربّنا؟ - قال: في السماء السابعة على عرشه بحدّ، فقال أحمد: هكذا هو عندنا)^(١).

السادس: ما ورد في كتاب (العلوّ للعلّيّ العظيم) للذهبي الشافعي الأثري، المتوفّي سنة ٧٤٨هـ، حيث يشير فيه إلى نفس المطلب^(٢).

السابع: ما ورد في كتاب (اجتماع الجيوش الإسلاميّة) للإمام ابن القيم، فقد ورد فيه أيضاً نفس المطلب، مع بيان موقف ابن القيم من بعض الفرق، فراجع^(٣).

الثامن: ما ورد في كتاب (إثبات الحدّ لله عزّ وجلّ وبأنّه قاعد وجالس على عرشه) الذي صنّفه الدشتي المتوفّي سنة ٦٦٥ هـ. وقد أحصى واستقرأ في الكتاب من صرّح بإثبات الحدّ لله تعالى من سنة ١٨١ هـ إلى وقتنا الحاضر. وهم: عبد الله بن المبارك، الحميدي عبد الله بن الزبير، سعيد بن منصور، أحمد بن حنبل، إسحاق بن راهويه، حرب بن إسماعيل الكرماني، الأثرم بن محمّد بن هانئ، عثمان بن سعيد الدارمي، عبد الله بن أحمد بن حنبل، الخلال أبو بكر أحمد بن محمّد، أبو عبد الله بن بطّة العكبري، يحيى بن عمّار السجستاني، أبو القاسم ابن منده، أبو إسماعيل الأنصاري الهروي، أبو الحسن الجزري، القاضي أبو يعلى، أبو العلاء الهمداني، أبو القاسم التيمي،

(١) درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول: ج ٢ ص ٣٤.

(٢) العلوّ للعلّيّ العظيم: ج ٢ ص ١١٢٢.

(٣) اجتماع الجيوش الإسلاميّة: ص ٢٢٦.

١٢٠ التوحيد عند الشيخ ابن تيمية

ابن الزاغوني، الدشتي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، ابن القيم، ابن أبي العزّ الحنفي، يوسف بن عبد الهادي، الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى النجدي، الشيخ سليمان بن سحمان النجدي، الشيخ عبد العزيز بن باز، الشيخ الفوزان^(١).

ومجموع هؤلاء من المتقدمين والمتأخرين القائلين بإثبات الحدّ لا يتجاوز عددهم الثمانية وعشرين.

وفي مقابلهم الآلاف من علماء مدرسة أهل السنة لم يوافقوهم على رأيهم، فكيف يحقّ لهم أن يدلسوا ويكذبوا على جمهور الأمة ويوهموهم بأنّ هذا الرأي هو رأي أهل السنة والجماعة!؟

ولو اطلع جمهور المسلمين على مثل هذه الحقيقة هل سيسكتون أم سيحاسبون من كذب عليهم وافتري وادّعى أنّه يمثل منهج أهل السنة والجماعة؟

إذن هذه النظرية (إثبات الحدّ) بغضّ النظر عن مدرسة أهل البيت ليست نظرية أهل السنة والجماعة، وإنّما ابتدأت بعبد الله بن المبارك، ثمّ جاءت إلى أن وصلت إلى البعض من قبيل الدارمي والزاغوني، إلى أن أحيها من جديد ابن تيمية، ثمّ الاتجاه الوهابي الذي يدّعي أنّه من أتباع ابن تيمية. واستعملوا مختلف التعبيرات بحقّ من خالفهم، حتّى وصل الأمر بأحدهم إلى عنوانه (قمع الدجاجلة) - جمع دجال - وهل هذا تعبيرٌ ينسجم مع تعابير أهل العلم ومن يحترم نفسه؟

(١) راجع إثبات الحدّ لله تعالى: ص ٣١، المبحث الخامس (من صرح من أهل العلم بإثبات الحدّ لله تعالى).

ابن حنبل وحقيقة موقفه في الحدّ

اختلفت الأقوال في القول المنسوب لعبد الله بن المبارك، فكما نقل البعض - كما ذكرنا - القول بأنّه أوّل من نُسب إليه القول بإثبات الحدّ لله تعالى، كذلك نقل البعض الآخر عدم صحّة هذه النسبة إليه. وهكذا الحال بالنسبة إلى الإمام أحمد بن حنبل، وقد نقلنا فيما سبق بعض كلماته التي يُثبت فيها رأيه بإثبات الحدّ لله تعالى. إلا أنّ هذه النسبة لم تكن موضع إجماع حيث أشار البعض إلى عدم صحّة هذا الكلام. إذن يوجد في الكلمات الواردة عن الإمام أحمد بن حنبل في مسألة الحدّ وجهان:

الوجه الأوّل: ينفي الحدّ عن الله سبحانه وتعالى، وبهذا يتفق مع جمهور المسلمين بمختلف اتجاهاتهم.
الوجه الثاني: هو الرأي الذي يُنسب إليه وقوله بإثبات الحدّ لله سبحانه. والشواهد على ذلك كثيرة منها:

ما ذكره الدشتي في كتاب (إثبات الحدّ لله وأنّه جالسٌ وقاعد على عرشه)، يقول: (وممن ورد عنه النفي والإثبات سوياً الإمام أحمد بن حنبل)^(١). وهذا ما أشار إليه ابن تيمية في كتاب (درء تعارض العقل والنقل)، وفيه يقول: (فقول أحمد: «إنّه ينظر إليهم ويكلّمهم كيف شاء وإذا شاء»، وقوله: «هو على العرش كيف شاء وكما شاء»، وقوله: «وهو على العرش بلا حدّ كما قال: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ كيف شاء»، المشيئة إليه، والاستطاعة له، ليس كمثله شيء)^(٢).

(١) إثبات الحدّ لله وأنّه جالس...: ص ٢٥.

(٢) درء تعارض العقل والنقل: ج ٢ ص ١٣٣.

فهنا ينقل ابن تيمية عن ابن حنبل قوله بأنه تعالى على العرش، ولكن ليس له حدّ، وفي موضع آخر من الكتاب يقول: (... قلت لأحمد بن حنبل يحكى عن ابن المبارك، وقيل له كيف نعرف ربنا؟ قال: في السماء السابعة على عرشه بحدّ، فقال أحمد: هكذا هو عندنا)^(١).

وبهذا ينقل عنه الرأي الآخر الذي يثبت فيه الحدّ له تعالى.

وهذا ما أفسح المجال أمام جملة من الحنابلة، وممن يهتمون بكلمات ابن حنبل لإيجاد مخرج له بالقول بالحدّ أو عدمه.

ومن الشواهد أيضاً ما ذكره أبو يعلى الفراء المعروف بالتجسيم، وصاحب كتاب (إبطال التأويلات)، ونحن نقل كلامه عن الشيخ ابن تيمية في كتابه (تلبس الجهمية)، حيث يقول عندما يأتي على ذكر رأي أحمد بن حنبل:

(ثمّ قال - أي القاضي أبو يعلى -: ويجب أن يحمل اختلاف كلام أحمد في إثبات الحدّ على اختلاف حالتين، فالموضع الذي قال: إنه على العرش بحدّ معناه: أنّ ما حاذى العرش من ذاته هو حدّ له وجهته له، والموضع الذي قال: هو على العرش بغير حدّ، معناه: ما عدا الجهة المحاذية للعرش، وهي الفوق، والخلف والأمام واليمين واليسرة - فهذه كلّها ليس لها حدّ - وكان الفرق بين جهة التحت المحاذية للعرش وبين غيرها ما ذكرنا أنّ جهة التحت تُحاذي العرش، بما قد ثبت من الدليل، والعرش محدود، فجاز أن يوصف ما حاذاه من الذات أنّه حدّ وجهة، وليس كذلك فيما عداه؛ لأنّه لا يحاذي ما هو محدود، بل هو ما - أي مستمرّ - في اليمين، واليسرة، والفوق... إلى غير

(١) المصدر نفسه، ج ٢ ص ٣٤.

نهاية، فلهذا لم يوصف واحد من ذلك بالحدّ والجهة^(١).

وقبل ذكر ما نقله ابن تيميّة بعد ذلك عن القاضي أبو يعلى الفراء، نشير إلى أنّ مراد ابن تيميّة هو أنّ قول ابن حنبل بأنّ الله محدود صحيح، وقوله بأنّه غير محدود صحيح، وبيان ذلك بما يلي:

لو فرضنا أنّ وجود الله تعالى بهذا الجسم، فإنّ هذا الجسم له جهات ستّ، تحت، فوق، يمين، شمال، أمام، خلف. وعندما يقول ابن حنبل بأنّه محدود فمراده أو مقصوده أنّه محدود من جهة التّحت لأنّه جالس على العرش، فمن هذه الجهة له نهاية، أما لو جئنا إلى سائر الجهات فهو غير متناهٍ، ولا حدّ له، فمن الأمام وجوده غير متناهٍ، وهكذا من الشرق و... فالله تعالى محدود ومتناهٍ من جهة واحدة، و غير متناهٍ من جهات خمس.

وبهذا جمع أبو يعلى الفراء بين كلمات أحمد بن حنبل الذي قال بأنّه تعالى محدود وغير محدود بحسب نقل ابن تيميّة.

إلا أنّ ابن تيميّة لم يوافق على توجيه الفراء واعتبر أنّه مشتبه، وأنّ الصحيح هو أنّه تعالى محدود من جميع جهاته الستّ كأيّ جسم، وهذا ما صرّح به في نفس الكتاب (تلييس الجهميّة)، وفيه يقول: (وأما ما ذكره القاضي من إثبات الحدّ من ناحية العرش فقط، فهذا قد اختلف فيه كلامه، وهو قول طائفة من السنّة، والجمهور على خلافه، وهو الصواب)^(٢) أي أنّّه محدودٌ من جميع الجهات.

وكذلك ذكر هذا المعنى وأشار إليه في موضع آخر من الكتاب، قال: (ولو كان مراد أحمد الحدّ من جهة العرش فقط لكان ذلك معلوماً لعباده،

(١) بيان تلييس الجهميّة: ج ٣ ص ٢٤-٢٥.

(٢) المصدر نفسه: ج ٣ ص ٧٣٧.

فإنهم قد عرفوا أنّ حدّه من هذه الجهة - أي من التحت - هو العرش، فعلم أنّ الحدّ الذي لا يعلمونه مطلق لا يختصّ بجهة العرش^(١).

ومن الشواهد الأخرى على الاختلاف في النقل عن الإمام أحمد بن حنبل، ما ذكرناه من قول الدشتي: (وممن ورد عنه النفي والإثبات سَوِيًّا: الإمام أحمد بن حنبل)^(٢).

وتعليقاً على هذا الكلام من الدشتي جاء في كتاب إثبات الحدّ تعليق آخر للشيخ ابن تيمية منقولٌ عنه من كتاب تلبيس الجهميّة، بعد أن نقل كلام الإمام أحمد في نفي الحدّ، قال: (فهذا الكلام من الإمام أبي عبد الله أحمد يُبَيِّنُ أنّه نفى أنّ العباد يحدّون الله تعالى، أو صفاته بحدّ، أو يقدرّون ذلك بقدر، أو أن يبلغوا إلى أن يصفوا ذلك، وذلك لا يُنافي ما تقدّم من إثبات أنّه في نفسه له حدّ يعلمه هو لا يعلمه غيره، أو أنّه هو يصف نفسه، وهكذا كلام سائر أئمة السلف، يثبتون الحقائق، ويُنفون علم العباد بكنهها)^(٣).

وقال أيضاً في درء تعارض العقل والنقل: (فهذا مثاله ممّا نقل عن الأئمة كما قد بسط في غير هذا الموضع وبيّنوا أنّ ما أثبتوه له من الحدّ لا يعلمه غيره، كما قال مالك وربيعة وغيرهما: «الإستواء معلوم، والكيف مجهول»، فبيّن أنّ كيفية استوائه مجهولة للعباد، فلم ينفوا ثبوت ذلك في نفس الأمر، ولكن نفوا علم الخلق به، وكذلك مثل هذا في كلام عبد العزيز بن عبد الله الماجشون وغير واحد من السلف والأئمة ينفون علم الخلق بقدره وكيفيته)^(٤).

(١) المصدر نفسه: ج ٣ ص ٢٦.

(٢) إثبات الحدّ لله تعالى: ص ٢٥.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢٥.

(٤) درء تعارض العقل والنقل: ج ٢ ص ٣٥.

الطحاوي ومخالفته لابن تيمية في إثبات الحدّ

سعى ابن تيمية وأتباعه سعياً حثيثاً للدّعاء بأنّ نظريته وقوله بإثبات الحدّ لله تعالى هي نظرية أهل السنة والجماعة، وبالتالي ربّ نتائج خطيرة على ذلك، منها تكفير المخالف واتّهامه والافتراء عليه بالابتداع والشرك وما شابه ذلك .

ولنا هنا أن نسأل: هل هذه هي واقعاً نظرية أهل السنة؟ أم أن أقوال علمائهم تتنافى مع ما قاله ابن تيمية، حيث نجد في موارد كثيرة كلمات لهم تنفي عن الله تعالى الحدود والجهات والأعضاء والأركان والمكان والحيز والجسم.

والمؤيّدات والشواهد على هذا الاختلاف بين أهل السنة وبين ابن تيمية لا تُعدّ ولا تُحصى نكتفي ببعضها، وهي ما ورد في (شرح العقيدة الطحاوية) تأليف الإمام القاضي محمد بن أبي العزّ الدمشقي، حقّق الكتاب وعلّق عليه وخرّج أحاديثه وقدم له الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي وشعيب الأرنؤوط.

ويعتبر صاحب شرح العقيدة الطحاوية واحداً من كبار أعلام مدرسة أهل السنة والجماعة، وفيه يقول ابن الجوزي: (كان ثبناً فقيهاً فهاً عاقلاً)^(١). وقال فيه الإمام الذهبي: (الإمام العلامة الحافظ الكبير)^(٢). وقال ابن كثير: (الفقيه الحنفي صاحب التصانيف المفيدة والفوائد الغزيرة، وهو أحد الثقات الأثبات والحفاظ الجهابذة)^(٣).

(١) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٣٣.

(٢) سير أعلام النبلاء: ج ١٥ ص ٢٧.

(٣) البداية والنهاية: ج ١١ ص ١٨٦.

وعن قيمة كتابه يقول المحققان التركي والأرناؤوط: (أما بعد، فقد أَلَّف الإمام أبو جعفر أحمد الطحاوي رسالة ضمَّنها ما يحتاج المكلف إلى معرفته واعتقاده والتصديق به من أصول الدِّين كمسائل التوحيد والصفات والقدر والنبوة والمعاد في قضايا الاعتقاد ومسائله وما يمت إليها بسبب، على طريقة أهل السنَّة والجماعة من السلف الصالح)^(١).

ثمَّ يقولان في موضعٍ آخر: (العقيدة الطحاوية وهي أصل هذا الشرح، وقد حظيت بشهرة ونالت قبول أهل السنَّة وإعجابهم على اختلاف مذاهبهم فتناولوها بالشرح والبيان)^(٢).

إذن ما ورد في رسالة الإمام الطحاوي هو نظرية أهل السنَّة والجماعة وأئمة السلف.

يقول الطحاوي: (وتعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء، لا تحويه الجهات كسائر المبتدعات)^(٣).

ابن حجر العسقلاني ومخالفته لابن تيمية في إثبات الحدِّ

كما هو معلوم في هويَّة ابن حجر وانتباهه العقائدي والفكري، فإنَّه واحدٌ من الأعلام الذين خالفوا أصحاب نظرية الحدِّ، ولم يوافق على ما قالوه، وبالتالي تنهدم أسس ابن تيمية الذي حاول وغيره الادِّعاء بأنَّ مسألة إثبات الحدِّ من المسائل المتفق عليها بين علماء أهل السنَّة.

أمَّا رأي العسقلاني، فقد ورد في تعليق الذهبي على قصة إخراج ابن حبان من سجستان بسبب إنكاره الحدِّ لله تعالى، إذ قال: (وقال هو - يعني

(١) شرح العقيدة الطحاوية: ص ٧.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٥.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢١١.

المثبت للحدّ، للنافي -: ساويت ربك بالشيء المعدوم، إذ المعدوم لا حدّ له).
فقال ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان، مُعلّقاً على قول الذهبي هذا:
قوله: «ساويت ربك بالشيء المعدوم، إذ المعدوم لا حدّ له»، نازل - أي كلامٌ
ساقطٌ - فإننا لا نُسلم أنّ القول بعدم الحدّ يُفضي إلى مساواته بالمعدوم بعد
تحقيق وجوده^(١).

وقال ابن حجر مُعلّقاً على قول الذهبي «بدت من ابن حبان هفوة طعنوا
فيه بها»: (إن أراد القصّة الأولى التي صدر كلامه - أي إخراجها من سجستان
بسبب إنكاره للحدّ - فليست هذه هفوة، والحقّ أنّ الحقّ مع ابن حبان فيها!!
وإن أراد الثانية - أي قول ابن حبان: النبوة والعلم - فقد اعتذر هو عنها
أولاً، فكيف يحكم عليه بأنّه هفا؟! ما هذا إلا تعصّبٌ زائدٌ على المتأولين!!
وابن حبان قد كان صاحب فنون وذكاء مُفرط وحفظ واسع...)^(٢).

المنكرون للحدّ من أئمة السنّة

تبين لنا من خلال أسباب القول بالحدّ لله تعالى لدى البعض أنّ هذا
القول كان منشؤه ما اشتهر عن الجهميّة إنكارهم الحدّ عن الله تعالى، ثمّ
تلقّفها عنهم كثيرٌ ممّن تأثر منهم؛ قال ابن تيميّة في بيان تلبس الجهميّة: (هذه
الصفات السلبية، وإبطال نقيضها، مثل قولهم: ليس فوق العالم، ولا هو
داخل العالم، ولا خارجه، وليس في مكانٍ دون مكان، وليس بمتحيّز، ولا
جوهر، ولا جسم، ولا له نهاية، ولا حدّ، ونحو هذه العبارات، فإنّ هذه
العبارات جميعها وما أشبهها لا تُؤثّر عن أحدٍ من الصحابة والتابعين، ولا

(١) لسان الميزان: ج ٥ ص ١١٤.

(٢) المصدر نفسه، للتفصيل في هذا النقاش انظر إثبات الحدّ لله تعالى: ص ٤٨-٤٩.

من أئمة الدين المعروفين، ولا يروى بها حديثٌ عن رسول الله ﷺ، ولا توجد في شيء من كتب الله المنزلة من عنده، بل هذه هي من أقوال الجهمية، ومن الكلام الذي اتفق السلف على ذمّه؛ لما أحدثه من أحدثه، فحيث ورد في كلام السلف ذمّ الجهمية كان أهل هذه العبارات داخلين في ذلك، وحيث ورد عنهم ذمّ الكلام والمتكلمين كان أهل هذه العبارات داخلين في ذلك؛ فإنّ ذلك لما أحدثه المبتدعون كثر ذمّ أئمة الدين لهم، وكلامهم في ذلك كثير قد صنّف فيه مصنّفات، حتى إنّ أعيان هذه العبارات وأمثالها ذكرها السلف والأئمة فيما أنكروه على الجهمية وأهل الكلام المحدث^(١).

إذن يعتبر ابن تيمية بأنّ مسائل متعدّدة ومنها نفي الحدّ لم تُؤثّر ولم ترد في عبارات الصحابة والتابعين، ولم يُنقل فيها أحاديث عن النبي ﷺ، بل هي من أقوال الجهمية، وأنّ أئمة السلف اتفقوا على ذمّ كلام الجهمية وما أبدعوه.

ولكن ماذا يفعل ابن تيمية بطائفة كبيرة من علماء السلف وأئمة السنّة ممن أنكروا إثبات الحدّ لله تعالى.

والأعجب من ذلك أنّ هذا الإنكار الوارد عن علماء السنّة نقله الدشتي في كتابه إثبات الحدّ لله تعالى فقال:

«وممن ذكّر عنه نفي الحدّ لله تعالى من الجهمية وغيرهم من الطوائف:

١. إمام الجهمية: الجهم بن صفوان (١٢٨هـ).

٢. بشر المريسي (٢١٨هـ).

٣. أحمد بن أبي دؤاد القاضي (٢٤٠هـ).

(١) بيان تلبيس الجهمية: ج ٦ ص ٦٨٣.

أنَّ الله تعالى له حدٌّ ١٢٩

٤. أحمد بن الحسين البيهقي (٤٦٨هـ). أنكر الحدَّ في كتابه (الأسماء والصفات).

٥. ابن حبان (٣٥٤هـ). والذي بسبب إنكاره للحدِّ أُخرج وطرِد من سجستان.

٦. الطحاوي (٣٢١هـ). قال في عقيدته الطحاويَّة: (وتعالى عن الحدود، والغايات، والأركان، والأعضاء، والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات).

٧. الخطابي (٣٨٨هـ). أنكر الحدَّ لله تعالى في رسالته التي سمَّاهَا: (الرسالة الناصحة)، فقال: (ومن هذا الباب أن قوماً منهم زعموا أن الله حدًّا، وكان أعلى ما احتجَّوا به في ذلك، حكاية عن ابن المبارك...).

٨. صاحب كتاب (البدء والتاريخ) المنسوب للمطهر بن طاهر المقدسي (٣٥٥هـ).

٩. عياض (٥٤٤هـ).

١٠. وتبعه النووي كعادته في (شرح صحيح مسلم).

١١. عبد الوهاب بن علي السُّبكي (٧٧١هـ) في كتابه (طبقات الشافعيَّة).

١٢. ابن حجر العسقلاني.

١٣. وقد زعم بعض المعاصرين من الروافض ممَّن ينسب نفسه للحنبليَّة والسلفيَّة تدليسا في كتابه: (قراءة في العقائد)... وهذا من ضلاله وتلييسه على الجُهَّال والضُّلال أمثاله...

١٤. ومنهم: السِّفَّاريني قال في (دُرِّته):

سُبْحانه قد استوى كما وَرَدَ مِنْ غير كيفٍ قد تعالى أن يُحدَّ

١٣٠ التوحيد عند الشيخ ابن تيمية

...والسفاريني وإن كان يدّعي الحنبليّة والسنة، إلا أنه أخذت عليه مسائل في السنة خالف فيها أهل السنة، شأنه شأن كثير من المتأخرين الذين لم يأخذوا السنة من المعين الصافي من السلف الصالح، ومن تبعهم، وإنما أكثروا القراءة في كتب الأشاعرة والكلام.

١٥. ومنهم: محمد حامد الفقي - مؤسس جمعية أنصار السنة بمصر والسودان - في حاشية تحقيقه على (طبقات الحنابلة).

١٦. ومنهم: شعيب الأرنؤوط في (مقدمة ترتيب صحيح ابن حبان)، ج ١، ص ٢٣-٢٤^(١).

وفي مقدمة التحقيق لكتاب إثبات الحدّ لله تعالى ينقل محقق الكتاب عن الألباني في كتابه: (مخطوطات دار الكتب الظاهرية) أنه قال في فهرست الكتاب عند ذكره لكتاب إثبات الحدّ معلّقاً: (ليس فيه ما يشهد لذلك من الكتاب والسنة)^(٢).

حكم المنكرين للحدّ عند مثبتيه

كما كفر أصحاب مدرسة التجسيم كلّ من خالفهم في الرأي، كان حالهم في تكفيرهم لكلّ من أنكر الحدّ لله تعالى.

ونقل الدشتي في كتاب (إثبات الحدّ لله تعالى) حكم من أنكر الحدّ لله تعالى، وموقف أهل السنة منهم - بحسب دعواه - فقال:

«أنكر أئمة أهل السنة على الجهمية نفيهم الحدّ لله تعالى، ومنهم:

١. قال عثمان الدارمي في النقض على المريسي:

(من ادّعى أن ليس لله حدّ فقد ردّ القرآن، وادّعى أنه لا شيء، لأن الله

(١) انظر للتفصيل: إثبات الحدّ لله تعالى: ص ٤٤-٥١.

(٢) المصدر نفسه: ص ٨.

أن الله تعالى له حدّ ١٣١

وصف حدّ مكانه في مواضع كثيرة في كتابه فقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طه: ٥)، ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾ (الملك: ١٦)، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِّنْ فَوْقِهِمْ﴾ (النحل: ٥٠). فهذا كلّه وما أشبهه شواهد ودلائل على الحدّ، ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله، وجحد آياته).

قلت: فنفي الحدّ عند الدارمي يستلزم نفي علوّ الله على خلقه واستوائه على عرشه، ونفي ذلك كفرٌ بإجماع المسلمين.

٢. قال أبو القاسم عبد الرحمن بن الحافظ أبي عبد الله بن منده:

(ولا دين لمن لا يرى لله الحدّ، لأنّه يُسقط من بينه وبين الله الحاجز، والحجاب، والإشارات، والخطاب).

٣. قال الدشتي: فمن مذهب أصحاب الحديث الذين هم أهل السنّة وأئمّة المسلمين وعلمائهم؛ يعتقدون ويشهدون أنّ من قال: (ليس لله حدّ) يعني بذلك أنّ الله في كلّ مكان... فقد ارتدّ عن دين الإسلام، ولحق بالمشركين، وكفر بالله وآياته).

وأما موقف بعض أهل السنّة ممن أنكر الحدّ:

قال أبو إسماعيل الهروي في ذمّ الكلام: سألت يحيى بن عمّار عن أبي حاتم بن حبان البستي، قلت: رأيتاه؟

قال: كيف لم أره، ونحن أخرجناه من سجستان! كان له علمٌ كثير، ولم يكن له كبير دين، قدّم علينا، فأنكر الحدّ لله، فأخرجناه من سجستان.

ويحيى بن عمّار من الأئمّة، وأمّا ابن حبان فهو من مُعطلة الصّفات كما هو ظاهر في كتابه الصحيح^(١).

(١) إثبات الحدّ لله تعالى: ص ٤٢-٤٤.

موقف أهل البيت عليهم السلام من الحدّ

من البديهيات الواضحة في مدرسة أئمة أهل البيت عليهم السلام أنّ الله عزّ وجلّ ليس له حدّ، ينتهي عنده، بل إنّ ذلك من ضروريات مذهبهم المتمثلة بالروايات الصادرة عنهم، والتي لا تحتاج إلى البحث السندي نظراً لتواترها اللفظي والمعنوي، ومن أنكر ذلك عليهم فقد خرج من المذهب، كما هو الحال في إنكار عصمتهم التي تقضي الخروج من المذهب وليس من الدين . وهذه طائفة من الروايات الواردة في مسألة التجسيم والحدّ وما شاكل: الرواية الأولى: رواها ثقة الإسلام الكليني في كتابه (الكافي)، في ما ورد في كتاب التوحيد، باب النهي عن الصفة بغير ما وصف الله به نفسه وفيها: «... فكتب بخطّ يده عليه السلام: سبحان من لا يحدّ ولا يوصف، ليس كمثل شئء وهو السميع العليم، أو قال: البصير»^(١).

الرواية الثانية: رواها أيضاً الكليني في (الكافي)، في باب الحركة والانتقال وفيها: «عن أبي إبراهيم (الإمام الكاظم عليه السلام)، قال: ذكر عنده قوم يزعمون أنّ الله تبارك وتعالى ينزل إلى السماء الدنيا، فقال: إنّ الله لا ينزل ولا يحتاج إلى أن ينزل، وإنّما منظره في القرب والبعد سواء، لم يبعد منه قريب، ولم يقرب منه بعيد، ولم يحتاج إلى شئء، بل يُحتاج إليه....»

أمّا قول الواصفين: إنّهُ ينزل تبارك وتعالى، فإنّما يقول ذلك من ينسبه إلى نقص أو زيادة، وكلّ متحرّك محتاج إلى من يحركه أو يتحرّك به، فمن ظنّ بالله الظنون هلك، فاحذروا في صفاته من أن تقفوا له على حدّ تحدّونه بنقص أو زيادة أو تحريك أو تحرك، أو زوال أو استنزال، أو نهوض أو قعود، فإنّ الله جلّ وعزّ عن

(١) الكافي: ج ١ ص ١٤٦، ح ٥.

أنَّ الله تعالى له حدٌّ ١٣٣

صفة الواصفين ونعت الناعتين وتوهم المتوهمين، وتوكل على العزيز الرحيم الذي يراك حين تقوم وتقلبك في الساجدين»^(١).

الرواية الثالثة: رواها الشيخ الصدوق في كتاب (التوحيد)، وفيها: «خطب أمير المؤمنين يوماً خطبة بعد العصر، فعجب الناس من حسن صفتة وما ذكره من تعظيم الله جلّ جلاله، قال أبو إسحاق: قلت للحارث أما حفظتها؟ قال: قد كتبتها فأملاها علينا من كتابه، ومّا جاء فها: الحمد لله اللابس الكبرياء بلا تجسيد... والمتعالي على الخلق بلا تباعد منهم ولا ملامسة منه لهم، ليس له حدّ ينتهي إلى حدّه...»^(٢).

الرواية الرابعة: أيضاً رواها الصدوق في كتاب (التوحيد) وفيها: عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «بل هو الخالق للأشياء لا لحاجة، فإذا كان لا حاجة استحال الحدّ والكيف فيه، فافهم إن شاء الله تعالى»^(٣).

هذا بالإضافة إلى ما ذكرناه من روايات في مطاوي هذا البحث، وكذلك كلمات علماء الشيعة الإمامية الذين كان موقفهم واضحاً في نفي الحدّ عن الله تعالى، وعدم موافقتهم بأيّ شكلٍ من الأشكال على هذا المُعتقد الفاسد، والذي يتناقض مع وحدانية الله تعالى، وتنزيهه.

المسافة بين الله والخلق

كما اعتقد ابن تيميّة وأتباعه بتمايز الخالق عن مخلوقاته كتمايز بعضها عن

(١) المصدر نفسه: ج ١ ص ٨٢، ح ١، باب الحركة والانتقال، والتوحيد للصدوق: ج ١ ص ٣١١، ح ١، باب ١٩ من كتاب التوحيد.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٠٨، ح ٧.

(٣) المصدر نفسه: ج ١ ص ٢١٢، ح ٥، وكتاب التوحيد للصدوق: ج ١ ص ٣٥٣، ح ٦.

بعض، فأثبتوا له الحدّ، كذلك اعتقدوا بالتمايز بينه وبينهم بالمسافة والتباعد عنهم بذلك، فقالوا بوجود مسافة بين الله والمخلوقات.

ومما بيّن لنا حقيقة هذا المعتقد ما ورد في كتاب (التوحيد) للإمام ابن خزيمة المتوفى سنة ٣١١هـ، حيث أوضح لنا المسافة بين الخالق والمخلوقات فقال: «عن عبد الله قال: ما بين السماء والأرض مسيرة خمسمائة عام، وما بين كلّ سماء إلى الأخرى مسيرة خمسمائة عام - فإذا فرضنا أنّها سبع سموات، فتكون المسافة ثلاث آلاف وخمسمائة - وما بين السماء السابعة إلى الكرسي مسيرة خمسمائة عام، وما بين الكرسي إلى الماء مسيرة خمسمائة عام، والعرش على الماء، والله على العرش...»^(١).

والرواية المذكورة لا تبين لنا أنّ هذه المسافة هل التباعد فيها بالسنة الضوئية أم بغيرها؟

وعلى هذا الأساس قالوا بأنّ الله عزّ وجلّ له مكانٌ موجودٌ فيه، وهو ليس في مكانٍ آخر، فالله تعالى في مكان، والمكان الآخر يخلو منه.

فماذا يفعل هؤلاء بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ﴾ (الحديد: ٤)؟

وقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ (ق: ١٦)؟

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِي...﴾

(البقرة: ١٨٦)؟

وإلى هنا يتبيّن لنا نقطتان هامتان:

الأولى: أنّ القائلين بشكل عام إنّ الله تعالى محدودٌ بحدّهم نسبة قليلة، ولا يتجاوز عددهم العشرين من علماء المسلمين، وليس هذا هو رأي أهل

(١) كتاب التوحيد وإثبات صفات الربّ عزّ وجلّ: ج ١ ص ٢٤٢.

أنَّ الله تعالى له حدٌّ ١٣٥

السنة، ولا رأي أئمة السلف، وليس عليها إجماعٌ ولا اتفاق، بل هي مسألة مُستحدثة.

الثانية: أنَّ القائلين بأنَّه تعالى محدود هم على اتِّجاهين:

الأوَّل: أنَّه محدود من جهة التَّحت فقط، أمَّا من سائر الجهات فالله ليس

مُحدوداً، كما نقلنا عن كلام ابن حنبل وأبي يعلى الفراء.

الثاني: أنَّه تعالى محدود من جميع الجهات الستِّ، وهذا ما اختاره ابن

تيميَّة ومن تبعه من المتأخِّرين والمعاصرين.